

ما معك شهود؟

كيف تصنع دليلك وتحمي حقوقك بالقانون

إعداد: أ. مبارك بجاش البكارى

ما
نبني
مجتمعًا
واعيًّا



في هذا المقال القانوني التوعوي من اعرف حقوقك وقانونك، سنرشدك خطوة بخطوة لكيفية الانتقال من موقف ضعيف بلا دليل إلى موقف قوي، مستندين إلى نصوص قانون الإثبات اليمني، لتعرف كيف تحمي حقوقك وتسترده، بالقانون والوعي وبخطوات مدروسة.



للانتقال للموقع
امسح (الباركود)



اعرف حقوقك وقانونك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



اعرف حقك وقانونك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكري

معاً
نبني
مجتمعًا
داعمًا



كيف تثبت دينًا أو اتفاقًا تم دون شهود؟

"بيننا الله"، "كلمة الرجال تكفي"، "إحنا مش حق محاكم". كم مرة سمعنا هذه العبارات عند عقد اتفاق شفوي أو تسليم مبلغ مالي لصديق أو قريب؟ بحسن نية، تتم الكثير من المعاملات دون توثيق أو شهود، معتمدين على الثقة المتبادلة. ولكن، ماذا يحدث عندما تتغير النفوس، وينكر الطرف الآخر الدين أو يتخلص من الاتفاق؟ فجأة، تجد نفسك في موقف صعب: لديك حق، ولكن ليس لديك دليل لإثباته.

الكثيرون يعتقدون أن غياب الشهود وقت الواقعية الأصلية (مثل وقت تسليم المال) يعني ضياع الحق إلى الأبد. لكن هذا ليس صحيحًا دائمًا. فالقانون أتاح لك باباً شرعياً يمكنك من خلاله صناعة دليلك بنفسك بطريقة مشروعة وقانونية تماماً. في هذا المقال القانوني التوعوي من اعرف حقك وقانونك، سنرشدك خطوة بخطوة لكيachie الانتقال من موقف ضعيف بلا دليل إلى موقف قوي، مستندين إلى نصوص قانون الإثبات اليمني، لتعرف كيف تحمي حقوقك وتسترده، بالقانون والوعي وبخطوات مدرستة.



اعرف حقوقك وقانونك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكري

معاً
نبني
مجتمعًا
داعمًا



أولاً: المشكلة.. الإثبات هو التحدي وليس "الحق"

القاعدة الأساسية في القضاء هي: "البينة على من ادعى". هذا يعني أن مجرد قولك "فلان مدين لي بـ مليون ريال" لا يكفي. يجب أن تقدم للمحكمة دليلاً على صحة ادعائك. وعندما لا يوجد عقد مكتوب أو شهود على الواقعية الأصلية، يبدو الأمر مستحيلاً.

الخطأ الشائع: يعتقد البعض أن الشهادة المقبولة هي فقط شهادة من حضر لحظة تسليم المال أو لحظة الاتفاق الشفوي. هذا فهم قاصر.

الحقيقة القانونية: الشهادة لا تقتصر على رؤية الفعل الأصلي، بل تمتد لتشمل سماع "الإقرار" بالحق. إقرار المدين بالدين أمام الشهود هو دليل مستقل وقوي يعادل في قوته شهادة من رأى الدين وهو يعطي.



اعرف حقوقك وقاونوك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكارى

الخطوة الأولى (التجهيز): لا تذهب إليه وحدك. اصطحب معك شخصين أو أكثر من العقلاء الذين تثق بهم (أصدقاء، أقارب، جيران). قبل الذهاب، اشرح لهم الموقف بوضوح: يا جماعة، فلان الفلاني مدين لي بمبلغ كذا، وأنا أريد أن أطالبه به أمامكم.

الخطوة الثانية (المواجهة المُهندسة): اذهبوا معًا إلى المدين. بوجود الشهود، خاطبه بهدوء ووضوح: "يا فلان، أتيت أنا وهؤلاء الإخوة لأسألك عن المليون ريال الذي لي عندك، أنا محتاج للمبلغ الآن، متى يمكنك سداده؟".

الخطوة الثالثة (صيد الإقرار): غالباً، المدين في هذا الموقف لن ينكر الدين مباشرة أمام الناس. سيلجأ إلى التبرير والتسويف. سيقول مثلاً: "صحيح المبلغ علي، وأنا لست ناكراً، لكن ظروفي صعبة حالياً".

"أعطني مهلة شهر وسأدبر لك المبلغ". "المليون موجود، لكن ليس الآن".

النتيجة القانونية: في هذه اللحظة، لقد نجحت. الشخصان اللذان معك لم يرياك وأنت تسلم المليون، ولكنهما سمعا بأذنيهما المدين وهو يقر بأن عليه مليوناً. لقد تحولوا من مجرد مرافقيين إلى "شهود إقرار".





اعرف حقوقك وقانونك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكارى

معاً
نبني
مجتمعًا
داعمًا



السيناريو الثاني: إثبات اتفاق تجاري (مثل عمولة)

اتفقت مع تاجر شفهيًا على عمولة ٥٪ عن صفقة معينة، دون عقد أو شهود. وتخشى أن ينكر الاتفاق بعد إتمام الصفقة.

الخطوة الأولى (التجهيز): اصطحب معك شاهدين (زملاء، وسطاء آخرين).

الخطوة الثانية (المفاوضة التكتيكية): اذهبوا إلى التاجر. أمام الشهود، لا تقل "أريد إثبات اتفاقنا"، بل افتح مفاوضة جديدة مبنية على الاتفاق القديم: يا أستاذ، بخصوص العمولة التي اتفقنا عليها (٥٪)، أشعر أنها قليلة بعض الشيء مقارنة بالجهد، هل يمكن أن نرفعها إلى ٦٪؟.

الخطوة الثالثة (صيد الإقرار الضمني): ردّه غالباً سيكون دفاعاً عن النسبة المتفق عليها:

"لا يا أخي، اتفقنا على ٥٪ وهي نسبة عادلة جدًا في السوق."

"مستحيل أرفعها، كلامنا كان واضحًا من البداية: ٥٪."

النتيجة القانونية: مرة أخرى، لقد نجحت. الشهود سمعوه وهو يؤكد وجود اتفاق سابق على نسبة "٥٪". لقد أقر ضمنياً بأصل الاتفاق ومقداره.



اعرف حقوقك وقوانينك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكري

معاً
نبني
مجتمعًا
واعيًّا



ثالثاً: السند القانوني لهذه الحيلة الذكية

هذه الطريقة ليست "تحايلاً على القانون"، بل هي "استخدام ذكي للقانون". السند يأتي من قانون الإثبات اليمني رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢، وتعديلاته.

الإقرار: هو إخبار الإنسان شفاهة أو كتابة عن ثبوت حق لغيره على نفسه. وهو أقوى أنواع الأدلة. **مادة (٧٨)** من قانون الإثبات

المادة (٨٥) من قانون الإثبات: نصت على: "يجب الإشهاد على الإقرار الشفهي الذي يتم في غير مجلس القضاء."

تحليل النص: القانون هنا يضع شرطاً لصحة الإقرار الذي يتم "خارج المحكمة"، وهو أن يكون "مشهداً عليه". هذا بالضبط ما فعلته أنت! لقد هندست موقفاً تم فيه الإقرار الشفهي، وأحضرت من "يشهد" على هذا الإقرار، فاستوفيت الشرط القانوني.

عندما ترفع دعواك، سيقول محاميك للمحكمة: "نحن لا نثبت الدين بشهادة على واقعة التسليم، بل نثبته بشهادة على واقعة الإقرار بالدين، وهو إقرار غير قضائي تم الإشهاد عليه وفقاً للمادة ٨٥ من قانون الإثبات".



اعرف حقك وقانونك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:

أ. مبارك بجاش البكارى

معاً
نبني
مجتمعًا
واعيًّا



إن ضياع الحقوق بسبب غياب التوثيق مأساة متكررة، لكن المأساة الأكبر أن يظل أصحاب الحقوق غافلين عن **الحلول القانونية الذكية** التي كفلها القانون لحمايتها، فالإثبات لا يقتصر على شهود الفعل وحدهم، بل يمتد ليشمل شهود القول، وفي مقدمتهم الإقرار، ولذلك فإن الوقع في موقف يبدو فيه الحق ضعيفاً لا يعني ضياعه ولا يبرر الاستسلام، بل يستوجب التفكير الهادئ والخطيط الواعي واستخدام الوسائل المشروعة التي يتاحها القانون لقلب موازين القوة، فبقليل من الوعي وحسن التدبير يمكن لكل شخص أن يصنع دليلاً القانوني، ويحمي حقه، ويصونه من الضياع، ويسترد له بالطريق الصحيح، لأن الحقوق لا تُحمى بحسن النية وحدها، بل تُصان بالتوثيق والوعي.

شارك هذا المقال، فكل شخص يتعامل بالثقة في مجتمعنا بحاجة إلى معرفة هذه الطريقة العملية والذكية لحماية نفسه من غدر الأيام.



اعرف حقوق وقوانينك
KNOW YOUR LEGAL RIGHT



إعداد:
أ. مبارك بجاش البكارى

معاً
نبني
مجتمعًا
داعمًا



حسابتنا على م الواقع التواصل الاجتماعي

لزيارة موقعنا الإلكتروني:

اضغط هنا

• لزيارة صفحتنا على فيسبوك:

اضغط هنا

• لزيارة قناتنا على تطبيق تلجرام:

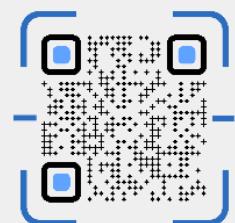
اضغط هنا

• لزيارة حسابنا على الانستغرام:

اضغط هنا

• لزيارة حسابنا على منصة X:

اضغط هنا



نمضي معًا نحو وعيٍ قانونيٍ يُنير الحق، ويُسهم في بناء وطنٍ يسوده العدل والنظام